تونس تضبط كمية من الأسلحة مرسلة من النظام التركي إلى ليبيا

أوروبا: مذكرة التفاهم بين طرابلس وأنقرة تتنافى مع قانون البحار

أكد رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، أن مذكرة تقاسم النفوذ الموقعة بين أنقرة وطرابلس لا تتسق مع القانون الدولي للبحار، معرباً عن قلقه إزاء التصعيد العسكري في ليبيا.

وشدد ميشال عقب لقائه رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج، على أن «بروكسل ستكثف من جهودها للتوصل إلى حل سلمي سياسي للأزمة».

وذكر بيان للمجلس، أن «ميشال أعرب للسراج عن موقف الاتحاد الأوروبي من مذكرة التفاهم، التي تنتهك الحقوق السيادية لدول ثالثة ولا تتسق مع قانون البحار الدولي وسينتج عنها عواقب قانونية».

وأضاف البيان: إن «ميشال عبر عن مخاوفه من التصعيد العسكري المقلق في ليبيا مؤكداً أنه لا حل عسكرياً للأزمة الليبية».

وكان مصدر بالحكومة الإيطالية قال: إن رئيس الحكومة الليبية فايز السراج من المقرر أن يجتمع مع رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي مساء أمس الأربعاء.

كما اجتمع كونتي مع قائد قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) خليفة حفتر الذي تخوض قواته قتالاً ضد قوات حكومة الوفاق الوطني.

يأتي ذلك في الوقت الذي دعت فيه روسيا وتركيا إلى وقف إطلاق النار في ليبيا.

حيث دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان أطراف الأزمة الليبية، إلى إعلان هدنة اعتباراً من ليلة السبت إلى الأحد، رغم إرسال أنقرة قوات عسكرية إلى ليبيا في تدخل عسكري فاضح يعبر عن أطماع أردوغان في استغلال أزمات المنطقة.

وذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، ونظيره التركي مولود تشاووش أوغلو في مؤتمر صحفي مشترك، أن بوتين وأردوغان أقرا بعد لقائهما في اسطنبول أمس الأربعاء بياناً نسقا فيه موقفاً مشتركاً حول التسوية الليبية وفقا لقرار مجلس الأمن.

ووجه بوتين وأردوغان عبر البيان دعوة إلى «جميع الأطراف الليبية لإنهاء كل الأعمال القتالية فوراً وإعلان وقف لإطلاق النار اعتباراً من منتصف ليل الأحد».

وأشار لافروف إلى أن الرئيسين الروسي والتركي أعربا عن استعدادهما للإسهام في نجاح عملية برلين الخاصة بدفع التسوية الليبية.

وأضاف: إن روسيا وتركيا تدعوان إلى ضرورة أن تكون هذه العملية شاملة وبمشاركة كل الأطراف الليبية ودول جوار ليبيا.

ولفت لافروف إلى أن روسيا وتركيا ستواصلان الاتصالات عبر وزراء خارجية ودفاع البلدين «في الأيام المقبلة لتنسيق المواقف تجاه سبل التسوية الليبية».

وتمر ليبيا بأزمة سياسية عسكرية مستمرة منذ الإطاحة بنظام الزعيم الراحل معمر القذافي، إثر اعتداء حلف شمال الأطلسي «ناتو» عام ٢٠١١.

وكانت قوات حفتر أطلقت في الـ٤ من نيسان الماضي، حملة واسعة للسيطرة على طرابلس، وقالت إنها تسعى لتطهيرها من الإرهابيين، فيما أمر السراج القوات الموالية لحكومة الوفاق بصد الهجوم.

كما أعلنت قوات «الجيش الوطني الليبي» بقيادة حفتر سيطرتها أول من أمس على مدينة سرت الليبية، منتصف الساحل الليبي بين طرابلس وبنغازي. بحسب قناة «RT» ونقلاً عن مصادر عسكرية في ليبيا، في وقت قال وزير الخارجية التركي مولود تشاووش أوغلو الإثنين: إن تركيا سترسل «خبراء عسكريين وفرقاً تقنية لدعم حكومة الوفاق في ليبيا» وذلك بعد يوم من قول رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان إن وحدات عسكرية من بلاده تتحرك إلى طرابلس.

وفي وقت سابق، أعلنت قوات حفتر سيطرتها بالكامل على منطقة بوهادي وقاعدة القرضابية.

وقالت شعبة الإعلام الحربي: إن «القوات المسلحة العربية الليبية نجحت في اقتحام مدينة سرت من ٥ محاور مصحوبة بغطاء من سلاح الجو».

وأوضحت أن عناصر من القوات المسلحة ضمت رجال الصاعقة والكتيبة ١٢٨ والكتيبة ٢١٠ والكتيبة ٦٤٦ والكتيبة ١٩٢، نجحوا في اقتحام سرت من ٥ محاور.

وتمكنت القوات المسلحة من دخول كتيبة الساعدي وتأمينها بعد السيطرة عليها بالكامل، كما مشطت القوات المسيطرة منطقة الكتيبة وفرض سيطرتها الكاملة، وفقاً لشعبة الإعلام الحربي.

ولفتت إلى أن القوات المسلحة دخلت منطقة بوهادي وسط ترحيب كبير من الأهالي.

في هذه الأثناء أعلنت وزارة الداخلية التونسية ضبط كمية من الأسلحة جنوب تونس مرسلة من النظام التركي إلى حكومة الوفاق في ليبيا.

ونقلت وسائل إعلام تونسية عن الناطق باسم الوزارة خالد الحيوني قوله: إن «كمية الأسلحة التي تم ضبطها في منطقة بني خداش بولاية مدنين جنوب البلاد كانت قادمة من تركيا إلى ليبيا».

وأشار الحيوني إلى أنه تم إلقاء القبض على ٥ أشخاص متورطين بقضية الأسلحة المذكورة التي تم تهريبها عبر تطاوين لتصل إلى منطقة فريانة في ولاية القصرين.

وأرسل نظام رجب طيب أردوغان خلال السنوات الماضية كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى التنظيمات الإرهابية في ليبيا مستغلاً حالة الفوضى فيها عقب عدوان حلف شمال الأطلسي (ناتو) عليها عام ٢٠١١ كما صوت البرلمان التركي مؤخراً على إرسال قوات تركية إلى ليبيا في إطار أطماع النظام التركي وتدخله السافر في شؤون هذا البلد.

روسيا اليوم - رويترز - سانا

رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال يلتقي رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج في بروكسل (رويترز)

دعوة برلمانية مصرية لمقاطعة المنتجات التركية

تقدمت وكيل لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب المصري النائبة هالة أبو السعد، باقتراح موجه للحكومة لمقاطعة المنتجات التركية على اختلاف أنواعها.

وقالت البرلمانية: إن حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا سجل نحو ١,٦٨ مليار دولار، منها ١,٢٤ مليار دولار قيمة الواردات، مقابل ٤٤٨,٣ مليون دولار صادرات خلال العام المالي ٢٠١٨ -٢٠١٩، حسب إحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر.

وأكدت النائبة، أن هناك أدلة على معاداة الدولة التركية للمصالح المصرية، وعملها على تهديد استقرارها ونشر الإرهاب على حدودها.

وتابعت: «رغم هذا لا تزال المنتجات التركية متداولة وتباع في السوق المصرية بشكل كبير، بما يعد دعما للدولة التركية، وكذلك هناك العديد من الرحلات السياحية التي يتم توجيهها إلى تركيا».

وشددت على أن «تركيا تمارس عدواناً مشهوداً على الدولة المصرية والمنطقة العربية بأسرها، وتعادي مصالحها وتعمل على زرع الإرهاب في دولنا، ومن ثم علينا التحرك اقتصادياً ضد هذه الدولة، بمقاطعة المنتجات التركية ووقف الاتفاقيات الاقتصادية معها».

وطالبت باستصدار قرار مؤسساتي، بمقاطعة المنتجات التركية على اختلاف أنواعها ووضع إستراتيجية واضحة في سبيل تحقيق ذلك.

وكانت مصر أكدت موقفها الرافض لتدخل النظام التركي في الشأن الليبي.

وشددت على أهمية العمل للحفاظ على فرص التوصل إلى حل سياسي للأوضاع في ليبيا عبر التوافق الدولي.

روسيا اليوم

أميركا والعالم

زوبعة دستورية في واشنطن حول «عملية سليماني»

دينا دخل الله

أثارت عملية اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني ورفاقه ضجة غير مسبوقة على مستوى المنطقة والعالم، وما يهمني هنا هو النقاش الدائر في الأيستابلشمنت الأميركي حول قانونية العملية بالنسبة لدستور الولايات المتحدة.

نظمت هذه «الزوبعة الدستورية» السيدة نانسي بيلوسي زعيمة الأغلبية الديمقراطية في مجلس النواب. حيث اتهمت الرئيس الأميركي دونالد ترامب بأنه «استخدم القوة العسكرية ضد إيران من دون التشاور مع الكونغرس» أي أن هناك انتهاكاً للدستور.

اذاً هل جاء اغتيال سليماني قانونياً وفق الدستور الأميركي؟ سؤال أصبح موضوع نقاش كبيراً بين المحللين والخبراء الدستوريين في الولايات المتحدة. أعطى الدستور الأميركي للكونغرس سلطة إعلان الحرب، والتفويض برد الاعتداء والاستيلاء على السفن والبضائع، ووضع قواعد تتعلق بالاستيلاء على غنائم في البر والبحر. (المادة ١ الفقرة ٨)..

أما الرئيس فهو القائد الأعلى لجيش وبحرية الولايات المتحدة، ولميليشيات مختلف الولايات عندما تدعى إلى الخدمة الفعلية لدى الولايات المتحدة. وله أن يطلب الرأي الخطي للموظف الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية. (المادة ٢ الفقرة ١).

فمنذ القرن التاسع عشر أصبحت الولايات المتحدة تدخل في صراعات عسكرية بناء على قرار الرئيس وحده بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة بهدف حماية الأمة من أي اعتداء، وغالباً ما كانت مبادرات الرئيس متوافقة مع الرأي العام الأميركي وبهذا تصبح موافقة الكونغرس شكلية. ولكن مع حلول منتصف القرن العشرين أخذ إعلان الرئيس حالة الحرب منفردا يتعاظم، ففي عام ١٩٥٠ قرر الرئيس الأميركي السابق هاري ترومان إرسال القوات الأميركية إلى كوريا من دون الرجوع إلى الكونغرس. كما لم يوافق الكونغرس على التدخل الأميركي في حرب فيتنام إلا بشكل لاحق. ولكن بعد المأساة الأميركية في حرب فيتنام وفضيحة «ووتر غيت» قرر الكونغرس إيجاد آلية جديدة تمكنه من رقابة أكبر على سلطات الرئيس المتعلقة بالحرب إذ تم إقرار «قانون سلطات الحرب – War Powers Act» في ١٩٧٣.

ويهدف هذا القانون إلى التنسيق بين سلطات الرئيس والكونغرس المتعلقة بالحرب. فالقانون يلزم الرئيس في حال إرسال قوات أميركية إلى بلد أجنبي بأن يستشير الكونغرس مسبقاً إذا كان بالإمكان، والرئيس ملزم بتقديم تقرير إلى الكونغرس خلال ٤٨ ساعة محدداً الأسباب والظروف التي استدعت لهذا التصرف، وهذا ما فعلته إدارة ترامب حسب وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو الذي قال: «إن إدارة الرئيس ترامب بدأت بإطلاع قادة الكونغرس على المبررات الأميركية ووعدت بإبقائهم مطلعين بشكل كامل، «لأنه اعتبر أن: لدى الإدارة كل السلطة التي تحتاجها لتفعل ما قامت به حتى الآن».

بعد ذلك يكون أمام الرئيس ثلاثة خيارات:

١- إما ألا يعمل شيئاً وبهذا يكون له الحق في استمرار العمل العسكري لمدة ٦٠ يوماً مع قابليته للتجديد ٣٠ يوماً.

٢- موافقة الكونغرس على العمل العسكري وبذلك يمكن أن يستمر العمل إلى ما لا نهاية.

٣- وإما أن يصوت الكونغرس بمجلسيه ويأمر بسحب القوات الأميركية.

لكن الكونغرس لا يعارض الرئيس عادة في هذا المجال حفاظاً على هيبة الرئيس ومن ثم هيبة الولايات المتحدة. وإن حدث أن اعترض الكونغرس فإن الرئيس لا يأبه لهذه المعارضة. ففي أيلول ١٩٩٤ أرسل الرئيس الأميركي السابق بيل كلينتون القوات الأميركية إلى هايتي من أجل إعادة الرئيس المخلوع أرستيد إلى منصبه رغم معارضة الكونغرس. وتجاوز الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما الكونغرس عندما أمر بضربات عسكرية على ليبيا عام ٢٠١١، وقد فعل ترامب الشيء نفسه عندما أمر مرتين بضربات صاروخية على أهداف للحكومة السورية.

وإذا كان قانون سلطات الحرب ١٩٧٣ قد وجد لتقويض سلطة الرئيس في الأمور العسكرية فهناك تشريع آخر «التفويض باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين - Authorization for Use of Military Force Against Terrorists» أقره الكونغرس في ١٤ أيلول ٢٠٠١ بعد هجمات ١١ أيلول. وهو يعطي الإذن للرئيس الأميركي لاستخدام القوة العسكرية اللازمة والمناسبة ضد الإرهابيين. وبالرغم من اعتراف إدارة ترامب بأن إيران لا علاقة لها بهجمات ١١ أيلول ٢٠٠١، إلا أن الرئيس الأميركي صنف فيلق الحرس الثوري الإيراني بأنه جماعة إرهابية في نيسان ٢٠١٩ وهو ما أشار إليه في إعلان البيت الأبيض عن عملية الاغتيال.

هذه التباينات الحادة بين السلطتين التشريعية (الكونغرس) والتنفيذية (الإدارة) ليست جديدة، إلا أنه في أغلب الأحيان ما يؤيد الحزبان الديمقراطي والجمهوري العمليات العسكرية الكبرى التي تشنها القوات الأميركية في الخارج، لكن هذا التوافق تلاشى في السنوات الأخيرة كما أظهرت عملية اغتيال سليماني.

الشرطة الكندية: قتيل وجرحى بإطلاق نار في مدينة أوتاوا

قتل شخص وجرح آخرون جراء حادث إطلاق نار وقع أمس الأربعاء في مدينة أوتاوا الكندية، وأوضحت الشرطة في بيان أن عناصرها تعاملوا «بشكل منسق» مع إطلاق نار في شارع «غيلمور»، مشددة على أنهم عثروا في موقع الحادث على عدة جرحى، وتم نقل ٣ مصابين بجروح بالغة إلى المستشفى، في حين لقي شخص آخر مصرعه.

وطلبت الشرطة من السكان المحليين الابتعاد عن موقع الحادث، الذي اعتبرته «غير مستمر»، لكنها لفتت إلى أن المشتبه فيه بإطلاق النار لا يزال طليقاً.

وطوقت الشرطة المحلية شارع «غيلمور»، في حين يواصل عناصرها التحقيق في الحادث والبحث عن المشتبه فيه.

روسيا اليوم

العثور على الصندوقين الأسودين للطائرة

تحطّم طائرة أوكرانية قرب طهران ومقتل جميع ركابها الـ١٧٦

أعلن التلفزيون الإيراني الرسمي أنه تم العثور على الصندوقين الأسودين لطائرة بوينغ ٧٣٧ الأوكرانية التي تحطمت بعد دقائق من إقلاعها من مطار الإمام الخميني الدولي بضواحي العاصمة طهران صباح أمس متجهة إلى كييف ما أدى إلى مقتل جميع ركابها.

ونقل التلفزيون عن مسؤول إيراني قوله إن الصندوقين تعرضا لأضرار لكن يُعتقد أنه لا يزال من الممكن استخلاص بياناتهما.

إلى ذلك أعلنت السلطات الإيرانية مصرع جميع ركاب الطائرة المنكوبة وطاقمها البالغ عددهم ١٧٦ شخصاً.

وأكد رئيس منظمة الطوارئ الإيرانية بيرحسين كوليوند أنه لم ينج أحد من ركاب وطاقم الطائرة الأوكرانية، موضحاً أن الطائرة كانت تقل ١٦٧ راكباً و٩ من أفراد الطاقم، وأن من بين الركاب ١٤٧ إيرانياً فيما البقية أجانب من جنسيات أخرى.

وفي سياق متصل أعلن رئيس الوزراء الأوكراني أليكسي غونتشاروك على «تويتر» وفق وكالة «سبوتنيك» أن بلاده سترسل خبراء للمساعدة في عملية البحث وللتحقيق في أسباب تحطم الطائرة التي كانت متجهة من طهران إلى كييف.

من جانبها أعلنت السفارة الأوكرانية في إيران في بيان لها في أعقاب الحادث أن سقوط الطائرة ليس ناتجاً عن عمل إرهابي، مشيرة إلى أنه وفقاً للمعلومات الأولية فقد سقطت بسبب عطل فني بالمحرك.

وكانت مصادر إيرانية أفادت صباح أمس بتحطم طائرة ركاب من طراز (بوينغ٧٣٧) تابعة للخطوط الجوية الأوكرانية بعد إقلاعها من مطار الإمام الخميني في ضواحي مدينة برند جنوب العاصمة طهران.

بدوره ذكر الكرملين أمس أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أرسل برقية عزاء إلى الرئيس الإيراني حسن روحاني في وفاة مواطنين إيرانيين وأجانب في تحطم طائرة بالقرب من طهران، حسب وكالة «شينخوا».

وذكر بوتين في البرقية أن «روسيا تشاطر الذين فقدوا عائلاتهم وأصدقاءهم الأحزان، وتتمنى لهم الشجاعة وقوة التحمل».

من جانبها قدمت الصين أمس عميق التعازي في ضحايا حادث تحطم طائرة تابعة للخطوط الجوية الأوكرانية وأعربت عن خالص تعاطفها مع أسر الضحايا، وفقاً لمتحدث باسم وزارة الخارجية.

وقال المتحدث قنغ شوانغ إن الصين تأمل أن تستطيع جميع الأطراف المعنية التأكد من سبب الحادث في أقرب وقت ممكن، وأضاف: «تواصلت السفارة والقنصلية الصينية في أوكرانيا بالفعل مع السلطات الأوكرانية للتأكد من الوضع، « واستطرد أنه حتى الآن لا توجد أي تقارير تفيد بوجود مواطنين صينيين على متن الطائرة المنكوبة.

وكالات

سقوط طائرة أوكرانية بعد إقلاعها من طهران (رويترز)

Reference: SY-DA-00685

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

إعلان عن مناقصة

دعوة للمشاركة في مناقصة باطار تعاقدي طويل الأمد لإعادة تأهيل الشقق المتضررة جزئيًا في مدينة حلب لمدة عام

منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)***،منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1979. تقوم المنظمة بممارسة عملها في اكثر من 40 دولة حول العالم. تسعى الفرق الميدانية في منظمة مكافحة الجوع ***(AAH)*** للعمل في أربع مجالات رئيسية: التغذية والأمن الغذائي والمياه والاصحاح.

مناقصة مرجع: SY-DA-00685

إعادة تأهيل الشقق المتضررة جزئيًا في مدينة حلب.

يمكن الحصول على وثائق وشروط المناقصة من قبل الأطراف المعنية من مكتب المنظمة على العنوان الموضح أدناه من الساعة **09:00 صباحاً وحتى الساعة 04:00 عصراً**، ابتداءً ***من 7 كانون الثاني 2020 ولغاية 28 كانون الثاني 2020.***

للتواصل مع لجنة المناقصات في دمشق:
العنوان: شركسية، بناء. 2937، الشعلان، دمشق - الجمهورية العربية السورية.
هاتف: 00963113329946.
فاكس: 00963113329945.
بريد الكتروني: procurement@sy.acfspain.org.

الموعد النهائي لتسليم العروض:	28 كانون الثاني 2020، عند الساعة 04:00
صلاحية العروض المقدمة:	365 يوما.
العملة:	الليرة السورية.
ضمان حسن التنفيذ:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
ضمان الكفالة:	5% من القيمة الكلية للعقد على شكل شيك مصدق.
غرامات التاخير:	0.5% من القيمة الكلية للعقد عن كل يوم تأخير.

Reference: SY-DA-00685

ACTION AGAINST HUNGER

الهلال الأحمر العربي السوري
Syrian Arab Red Crescent

TENDER ADVERTISEMENT

Invitation to One Year Tender Framework Agreement for the Rehabilitation of Partial Damaged Apartments in Aleppo City

Action Against Hunger (AAH) is a registered International nongovernmental organization, founded in 1979, with operations in more than 40 countries, around the world. Teams in the field combat hunger on four fronts: nutrition, food security, health, water and sanitation.

Tender Ref# SY-DA-00685.

Rehabilitation of Partial Damaged Apartments in Aleppo City

Bidding documents and conditions can be obtained by interested parties from ***Action Against Hunger (AAH)*** offices at the below address between **09:00 AM till 04:00 PM** starting from ***January 7th, 2020 till January 28h,2020***.

Tender Committee contact in Damascus:
Address: Sharkasiyeh Bldg. 2937, Shaalan, Damascus, Syrian Arab Republic.
Phone: +963 11 3329 946
Fax: +963 11 332 9945
E-mail: procurement@sy.acfspain.org

Deadline for tender Submission:	January 28th, 2020, at 04:00 PM.
Bid Validity:	365 days.
Currency:	Bid must be submitted in Syrian Pounds.
Performance Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Warranty Bonds:	Certified Check good for the 5% of the Contract Value.
Delay Penalties:	0.5% of the total contractual value per each delay.